جميل مطر و د . علي الدين هلال

النظام الاقليمي العربي

دراسة في العلاقات السياسية العربية

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،
كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩) ، ٢١٧ صفحة .

د . غسان سلامة

مقدمـــة

وقعت دراسة العلاقات الدولية في الكتابات العربية في مأخذين صعب على العديديـن الخروج منهما . **الأول** هو ما يمكن تسميته بالانطباعية وذلك بأن يستخرج الكاتب وجهة نظر ازاء حدث او ظاهرة من خلال انطباع يبني انطلاقاً من قراءة الصحف والمجلات واسعة الانتشار ، دون التثبت من حقيقة المعلومات احياناً ، ودون اتباع منهج يشكل معياراً تقاس عليه وجهة نظره في اغلب الاحيان . ولا شك ان هذا المأخذ شبـه اجمـالي ويطـال كتـاب « الدراسات » والمقالات والتعليقات اليومية على السواء ولهذا نفتقد هذه جميعـا للمصداقية الكافية لجعل القارىء يتلهف على تقصي رأي هذا الكاتب أو ذاك من حدث استوقفه . اما المأخذ **الثاني** فهو هيمنة المنهج التأريخي على دراسة العلاقات الدولية ، بتبني الكاتب له ارادياً وبشكل مبرر ، أو بصورة غير ارادية ، وذلك بأن تقارب الأحداث والظواهر الدولية في منحى تقليدي رتيب يتناول بدءها فتطورها فنهايتها واحياناً تأثيراتها المستقبلية .

لا شك أن المحلل امام عدد من المعطيات الغامضة بحاجة الى حدسه ، بل الى قدر من الانطباعية ، غير أن تبني هذه منهجاً لا شعورياً عمل اصبح من الصعب القبول به . اما المنحى التأريخي فله ايضاً من التراث والمدارس بحيث يصعب نبذه بسهولة . ففي الغرب ، ظهرت مؤلفات اصبحت مراجع ، لعقود بعد نشرها ، تناولت « التاريخ الديبلوماسي » او « تاريخ العلاقات الدولية » . غير ان هذا المنحى تراجع تدريجياً امام نشوء « علم السياسة » كميدان مستقل عن التاريخ ، له أساليبه في البحث ومناهجه . وانحصرت دراسة العلاقات الدولية من حيث تطورها التاريخي في المحـاضرات الجامعية ذات الهدف التربوي ، وفي كتابات عدد من المؤلفين التقليديين الذين هجروا حداثة كليات العلوم السياسيـة الى تراث كليـات التاريخ .

لهذه الاسباب يشكل كتاب جميل مطر وعلي الدين هلال عن **النظام الاقليمي العربـي** (الصـادر عن مركز دراسـات الوحـدة العربية ،) نقطة تحول بارزة ينبغي التوقف عندها . ورب عوامل اربعة تجعلنا نقول ذلك .

● فهناك اولا القطيعة الحازمـة التـي

يسجلها الكاتبان مع المأخذين السابقين . نحن هنا في صلب منهج واضح خصص الكاتبان ربع مؤلفهما لتفصيله بدقة ـ هذا المنهج يعيد الحدس والانطباع الى موقفهما المناسب ويتخطى بقوةرتابة السرد التأريخي غير الفاعل .

● وهناك ثانياً اعتماد الكاتبين منهجا غاية في الحداثة وهو يشكل اليوم ، في مطلع الثمانينات ، آخر ما تتداوله الجامعات المتقدمة في هذا الميدان . الا وهو التحليل المنظومي (system analysis) . ويشكل هذا التحليل امتدادا دينامياً لمنهجين فلسفيين مختلفين هما الوظائفية (functionalism) والبنيوية (structuralism) .

● اما العامل الثالث فهو تطبيق الباحثين هذا المنهج على مستوى محدد ، طال اغفاله بدون حق في دراسة العلاقات الدولية ، الا وهو المستوى الاقليمي ، وهو مستوى وسيطي بين النظام الدولي الشامل وبين مسلك هذه الدولة او تلك في السياسة الخارجية .

● ولا يقل العامل الرابع اهمية برأينا عن تلك العوامل التي سبقت ، وهو محاولة الكاتبين الناجحة تقديم دراسة بارزة التقدم اكاديمياً من خلال ربطها بموقف سياسي واضح يعيد تحديد موقع الباحث الى حيث تتواجد مصلحة امته . ولا شك ان الجمع بين هذين الهاجسين (العلمية الاكاديمية والموقف السياسي بل الحضاري الملائم) اشكالية دائمة تعتمل في ذهن الباحث الراشد المنتمي الى شعب مقهور وامة مستضعفة . وكتاب مطر ـ هلال في رأينا يحمل في طياته حلا مقنعاً لهذه الإشكالية .

لمحة عن الكتاب

يتألف الكتاب من فصول اربعة . **الأول** نظري يتناول مفهوم « النظام » ، وتطبيقه على المستوى الاقليمي . ويذكر الكاتبان بالقواعد المعروفة لمفهوم « النظام الاقليمي » وهي ثلاث . أ) منطقة جغرافية معينة ، ب) شمول النظام لثلاث دول على الأقل ، ج) لا وجود فيه لأي من الدولتين العظميين . ثم يتساءلان حول تسمية هذا النظام الاقليمي . هل هو شرق اوسطي ام عربي ؟ فيختاران التسمية الثانية بعد عرض نقدي للأهداف السياسية الكامنة وراء استعمال الاولى . ثم تتم دراسة خصائص النظام الاقليمي وسماته الأساسية في مجال الامكانية ، وهي ثلاث ايضا . أ) تزايد امكانياته المستمرة : ب) عدم التوازن في توزيع القوة بين مصر وبقية وحدات النظام : ج) النفط كمعيار جديد للقوة . وينتهي هذا الفصل بالاشارة للوعي الجماعي العربي ، وبتميز النظام العربي بالقومية كركيزة اساسية اذ « لم تصل الفكرة الاوروبية في اوروبا الى ما وصلت اليه الفكرةالعربية في الوطن العربي » .

ويتناول **الفصل الثاني** تطور النظام الاقليمي العربي فيرى أربع مراحل أساسية وواحدة انتقالية في هذا التطور . الاولى (١٩٤٥ ـ ١٩٥٢) تبدأ بانتهاء الحرب العالمية الثانية وتنتهي مع ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ . وتليها فترة انتقالية (١٩٥٢ ـ ١٩٥٤) هي الزمن الذي تغيرت فيه السلطة المصرية دون ان تتبدل سياسة مصر العربية بينما كانت الظروف العربية هي الأخرى في تحول . اما المرحلة الثانية (١٩٥٥ ـ ١٩٦١) فهي تتوافق مع مرحلة الحرب الباردة على مستوى القمة الدولية ، والتي لم توفر نشأة مجموعة دول الحياد الايجابي خلالها الحماية الكافية للنظام الاقليمي العربي ليبقى في منأى عن صراع الجبابرة . اما المرحلة الثالثة (نهاية ١٩٦١ ـ منتصف ١٩٦٧) فأولها ، بالنسبة لمصر ، العضو الفاعل في النظام ، نكسة بانفصال سوريا عن دولة الوحدة وآخرها هزيمة مرة على يد قوات الكيان

الصهيوني وبين هاتين العلامتين السلبيتين محاولات جادة من قبل القيادة المصرية وحلفائها لوقف التدهور المستمر في مستوى امكانياتها . اما المرحلة الرابعة فهي التي تدوم حتى اليوم والتي كانت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ قد افتتحتها وهي المتميزة بضراوة العداء الاميركي وايضا بازدياد الضغط السوفياتي منذ بدايتها . وقد لازمت هذه المرحلة سياسة الوفاق بين الجبارين مما ساعد واشنطن على تحقيق اهداف رئيسية لها في المنطقة هي : ١) ترويض العناصر الثورية ، ٢) اضعاف النفوذ السوفياتي ، ٣) ضمان استمرار تدفق النفط ، وفي هذه المرحلة ايضا ازدادت ارصدة النظام العربي ولكن تعدد القوى كان سمته الغالبة .

ويعالج **الفصل الثالث** : « الاطار التنظيمي للنظام العربي » وفيه بحث عن الجامعة العربية بوصفها الاطار الأساسي ، ومن ثم للمنظمات والاتحادات العربية الأخرى ولا شك ان القارىء سيرى بينها ما لم يسمع به حتى اليوم كما ستصدمه كثرتها وتعلقها باكثر من وجه بالمقارنة مع عدم تأثيرها الفعلي على الواقع العربي ، وفي الكتاب محاولة لتفسير هذا التناقض بين الأشكال القانونية والواقع المختلف .

اما **الفصل الرابع** : وهو بعنوان « التغير والاستمرار في النظام العربي » فهو يحاول ان يعطي صورة عن مستقبل هذا النظام انطلاقا من التغيرات الاساسية الحادثة حاليا على صعيد ان في اعادة رسم حدوده او في اعادة ترتيب توازنات القوى في داخله . اما في مسلك القوى الفاعلة فيه فقد تكون المتغيرات اتجاها بارزا وجديدا نحو ما يسميه الكاتبان « الواقعية السياسية » ، وتعمق التمايزات الطائفية وأخيرا لا آخرا مسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي بعد اتفاقيات كمب ديفيد .

ويقول الكاتبان في **خاتمتهما** : « ان النظام العربي هو على مفترق طرق ... وان الامة العربية تمر بحالة عميقة من القلق حول مصيرها ومستقبلها» خصوصا وان المطلوب (وان كان مطلوبا فمعنى ذلك انه مفقود) هو « بديل يستفيد من الواقع الجديد للمنطقة في الوقت الذي يحمي ويصون النظام العربي من احتمال ذوبانه في نطاق آخر يفقده هويته القومية » .

كما انه لا بد من الاشارة الى احتواء الكتاب على **عدد من الملاحق** شديدة الفائدة ، منها . بيانات اساسية عن وحدات النظام العربي (سكان ، غذاء ، رأسمال بشري مثقف ، قدرات عسكرية واقتصادية ، مؤشرات الانفاق على التعليم والصحة والتغذية والتسلح) . كما ان هناك بيانات اخرى حول علاقات الدول العربية ببعضها وبالخارج (تجارة ، استثمارات ،ديون ، احتياطي) . ثم هناك ملحق يشكل بالفعل دليلا للمنظمات العربية المتخصصة والاتحادات والشركات ، مع ذكر تاريخ الانشاء والمقر ، والطبيعة القانونية والأهداف لكل منها . اما **الببليوغرافيا** فهي باب مفيد يمكن ان يرتاده اي مهتم بدراسة العلاقات الدولية وموقع الوطن العربي فيها .

ومن الجدير ذكره ان احد الكاتبين (جميل مطر) هو من الديبلوماسيين المحترفين ان في السلك الخارجي المصري او في جامعة الدول العربية بينما يتميز د . هلال بموقعه الاكاديمي وهو استاذ مساعد بجامعة القاهرة ولا شك ان الكتاب استفاد من الازدواجية في الموقع المهني لمؤلفيه .

من هذا المنطلق نمضي الى ايراد ملاحظاتنا على هذا الكتاب الجيد على النسق التالي :

أولا : النظام الاقليمي والجغرافيا

(أ) ان الحرص على حيوية البحث العلمي

وعلى نمو هذا النوع من الدراسات تحديداً يقضي علينا بأن نعيد قراءة الكتاب ، حريصين على البقاء في المستوى العلمي الراقي نفسه ، متناولين المنهج المتبع . ويحق للكاتبين بدون شك القول (ص ٧) ان مؤلفهما هو « اول دراسة علمية باللغة العربية في موضوع النظام الاقليمي العربي » بل يمكننا القول انها ايضاً من اولى الدراسات الموضوعة في هذا المجال من وجهة نظر عربية . يقول د . هلال ، الذي صاغ هذا الجزء النظري من الكتاب ، ان « مفهوم النظام الاقليمي بمعناه العلمي وكمستوى لتحليل العلاقات الدولية هو مفهوم حديث لم تتداوله الدراسات الا في الستينات والسبعينات » (ص ١٤) وهذا ايضاً صحيح . الا ان الكاتب يربط ظهور المفهوم بتطور الدراسات ورأينا ان هذه تطورت لا من خلال النقاش الأكاديمي بقدر ما تابعت ، متأخرة ، مسار النظام الدولي نفسه . فغياب المفهوم في الفترة الممتدة الى عقد أو عقدين مضيا لا يفسره عدم تنبه المحللين له بقدر قلة اهميته في **واقع** العلاقات الدولية . ذلك ان المرحلة الممتدة من الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الستينات تميزت بظاهرتين قللتا من وزن التفاعل الاقليمي . الاولى هي اهمية الايديولوجيا البارزة في تحديد مسلك الدول (راجع مفاهيم مثل « العالم الحر » ، « المنظومة الاشتراكية » ، « فرملة تغلغل الشيوعية » الخ ...) والثانية هي الاستقطاب الدولي الثنائي الذي ادى اجمالا ، وبالرغم من محاولات كمؤتمر باندونغ او كحركة عدم الانحياز ، الى استتباع الدول الصغرى الى هذا القطب ام ذاك ، ايا يكن موقعها الجغرافي (ولو ان هذا الموقع كان حاسماً بالنسبة لمناطق مثل اميركا الوسطى واميركا الجنوبية وأوروبا الشرقية) .

لكن تحول النظام الدولي الشامل خلال الستينات الى نظام اكثر مرونة من خلال حيازة عدد من الدول للقنبلة النووية ثم الهيدروجينية والخلاف الصيني السوفياتي والمواقف الديغولية الاستقلالية ورفض عدد لا بأس به من دول العالم الثالث لمقولة العالمين الاثنين وقيام نظرية خروتشوف عن « البورجوازية الوطنية المعادية للاستعمار » الخ .... كل هذه الظواهر (وغيرها) ادت الى التخفيف من وطأة القطبين الأعظمين خارج دائرة نفوذهما المباشرة مما سمح ببروز اهتمام متزايد لدى دول العالم بتجاورها المباشر على حساب اولوية الاهتمام بتحديد موقعها في النظام الدولي الشامل .

ويصيب د . هلال حين يذكر « البحث عن التكامل » كعنصر اساسي في هذا التحول . اذ انه من الواضح ان انشاء منظمات اقليمية او اعادة احيائها خارج تواجد الدول العظمى كان احد المسببات (ومن خلال الارتجاع كان احدى النتائج) في بروز الاهتمام الاقليمي[١] . ومن الأمثلة على ذلك قيام منظمة الوحدة الافريقية والعودة الى مؤتمرات القمة العربية ، وانشاء منظمات اصغر حجماً ، عدد الدول المشاركة فيها أصغر ، مثل منظمة شاطىء نهر السنغال او منظمة تعاون دول اميركا الوسطى وطبعاً السوق الاوروبية المشتركة . غير ان سبباً آخر لا يقل اهمية بنظرنا لعب دوراً موازياً في ذلك وتمثل في رغبة عدد من الدول متوسطة الحجم في الاستفادة من المرونة الجديدة في النظام الدولي للعب دور مستقل نسبياً في محيطها الاقليمي ولو بدعم ، أو حتى بتشجيع من دول عظمى[٢] .

---

(١) لهذه العلاقة الجدلية بين وجود نظام اقليمي ومنظمة اقليمية راجع مساهمة لين ميللر في كتاب كانتوري وشبيغل الذي يذكره الكاتبان . اما عن التجربة الاوروبية في هذا المجال المحدد فيمكن العودة الى Jean Siotis, ECE in the Emerging European System ,**International Conciliation,** January 1967.

(٢) عن تحديد الدول المتوسطة يبدو لنا من المفيد العودة الى كتاب Schou and Brundtlaud, ' Small States in International Relations» in Nobel Symposium, No. 19, New York. 1974.

واهمية هذه الظاهرة تحملنا على مؤاخذة د . هلال على اغفالها ففي خلال الستينات ، برزت الهند كقوةعسكرية جبارة حاولت السير قدماً في مجال التصنيع كما في تحديد موقع متقدم على الخريطة الدولية وذلك من خلال بسط نفوذها في شبه القارة الهندية على حساب دول مثل باكستان وسري لانكا ودول الهملايا الصغيرة . وقد حدثت حربان كبيرتان في ذلك النظام الاقليمي كانت هذه الرغبة الهندية من مسبباتهما الاساسية . ولا شك ان المسلك الهندي كان مثالياً في رغبته الاستفادة من تحييد الصين بسبب الخلاف الصيني السوفياتي وتحييد الولايات المتحدة النسبي من خلال غرقها التدريجي في وحول الهند الصينية .

ومثال آخر على ذلك هو البرازيل ــ البلد الذي ضاعف بسرعة بدءاً بمنتصف الستينات ، من قدراته الصناعية والعسكرية على السواء[٣] . ويمكن ايضاً مقاربة دول اخرى مثل افريقيا الجنوبية والجزائر ونيجيريا من هذا المنظار . كما يمكن فهم مسلك دول متوسطة مصنعة مثل فرنسا على نفس الاسس ولو جزئيا . غير ان هناك مثلين يتبادران بقوة الى ذهننا . الأول هو طبعاً ايران التي بدأت تبني في نفس المرحلة تحديداً ، وبعد تثبيت قواعد السلطة الداخلية وتقوية التحالف مع واشنطن والوصول الى تفاهم نسبي وتعاون اقتصادي مع الاتحاد السوفياتي ــ قدرات عسكرية جبارة بهدف واضح هو انشاء دائرة نفوذ في الخليج وان امكن في كل المحيط الهندي[٤] . اما المثال الآخر فهو مصر ، وسنعود اليها في عرضنا للفصل الثاني من الكتاب .

هذه « الدول ــ العتبة » كما تقول العبارة السائدة بحثت ، (عن حق ام لا ، هذه مسألة اخرى) عن بناء موقع مستقل لها ، من ضمن علاقة أفضلية مع الاتحاد السوفياتي أو الولايات المتحدة . ولكن ذلك لا يعني ان هذه العلاقة كانت تبعية او انها كانت مستقلة بشكل مطلق ، مما ادى الى حصول حالات متعددة من التشنج والدعم المشروط كما حصل في مسار العلاقات المصرية ــ السوفياتية والهندية ــ السوفياتية ، أو الايرانية ــ الاميركية والبرازيلية ــ الاميركية . ولكن المهم هو أن هذا المنحى حمل هذه الدول المتوسطة على البحث عن دائرة نفوذ اقليمية نظراً لعدم قدرتها على ترجمة قوتها حديثة النشوء في موقع دولي مميز مما يقتضي درجة متقدمة من التصنيع (غير المتوفرة في البرازيل ومصر ..) وتعدي العتبة النووية (غير الحاصل في اليابان ونيجيريا الخ ...) . كان انشاء دائرة نفوذ اقليمية هو الباب الضروري لتحسين الموقع الدولي . وكان ذلك يعني واقعياً بالنسبة لهذه الدول محاولة فرض ضرورة المرور بها من قبل اي من الدول العظمى الساعية لتنفيذ سياسة ما في منطقة جغرافية محددة . في هذا الاطار يمكن النظر الى تدخل مصر في اليمن ايضاً كمحاولة من عبد الناصر لتذكير واشنطن انه لا يمكن ترتيب الاوضاع في المنطقة العربية ، او حتى في الجزيرة العربية ، دون حساب ما يمكن ان يكون عليه الموقف المصري . في اي حال ، اننا نرى ان مسلك هذه الدول متوسطة القوة كان باهمية العنصر الذي ذكره الكاتبان (البحث عن التكامل في الجوار الاقليمي) واشد اهمية بكثير من تطور المفاهيم الستراتيجية في الساحات الاكاديمية .

(ب) وقد يكون غياب هذا العنصر في الفصل الأول أحد العوامل التي تفسر عدم

---

(٣) راجع سلسلة المقالات التي كتبها روي مورو موريني في مجلة **ذي مونثلي ريفيو** عن « الامبريالية الفرعية البرازيلية » .

(٤) يمكن الاطلاع على ببليو غرافيا جزئية عن ايران في كتاب هلال ومطر/ص ١٤٢

ذهاب د . هلال بعيداً في تناوله لدينامية النظام الاقليمي . الواقع أن هذا الجزء النظري في الكتاب مثير للاعجاب إن لارتكازه على اهم ما تحويه الببليوغرافيا الغربية في هذا المجال او للجهد الكبير الذي يمكن ملاحظته في اختيار وتشذيب المرادفات العربية لمفاهيم ندر تداولها في الكتابات العربية(٥). ولكن الكاتب اختار في الواقع احد التحديدين المتداولين للنظام هما برأينا الأكثر تقليدية والأقل فعالية منهما . ذلك ان التحليلات النظامية بعدما شاعت كثيراً في دراسات النظام الداخلي السياسي ، وبخاصة اثر صدور كتاب ديفيد إيستون الذي عالج هذا الموضوع ، مرت ، في مجال دراسة العلاقات الاقليمية والدولية بمرحلتين اثنتين . المرحلة الاولى ، كان التركيز فيها على تعاون الوحدات المكونة للنظام الاقليمي وتكاملها ـ الاقتصادي خصوصاً . ورافق هذا التركيز بروز المنظمات الاقليمية التي تحدثنا عنها سابقاً . ثم ان معيار التعاون ابرز بسرعة محدوديته . ذلك ان العلاقات بين القوى الدولية قائمة ايضاً (إن لم يكن اكثر) على الصدام والحرب بقدر ما هي سائرة الى التعاون والتصادق . لذلك تضاءلت تدريجياً اهمية (وقل استعمال) مقياس التعاون لحساب المقياس القائم على التفاعل ، حرباً ام سلماً ، كما عنون تولستوي كتابه لقرن مضى .

ويحسن د . هلال في ذكره للتفاعل ، كمقياس لتجديد النظام . ويعود هذا التعبير مراراً في تحليله النظري (مثلا ، ص ١٤ ، ١٥ ، ١٩) . غير ان ارتكاز التحليل الفعلي على المفهوم يبدو لنا أقل من وتيرة ترداده . ذلك ان الكاتب يبدأ بعرض المدارس الثلاث في هذا المجال وهي القائمة على تفضيل واحد من المقاييس الثلاثة لتحديد النظام . التقارب الجغرافي ، التماثل بين الوحدات ، التفاعل بينها (ص ١٦) . ورأينا أن التحليل لا يمكنه التخلي في أي حال عن المقياس الأول (اي التواصل او على الأقل القرب الجغرافي) اذ انه من ضرورات النظام الاقليمي الاولى . غير انه ليس بقدر اهمية المقياسين الآخرين (التماثل والتفاعل) ورأيي أنه يجب ، لمزيد من الوضوح ، الاختيار الحاسم بينهما .

فان اختير مقياس التماثل ، وجب القول بوجود نظام اقليمي في كل مرة نرى دولا متجاورة جغرافيا تجمعها مميزات واحدة متعددة ، اللغة ، الدين ، التراث ، التاريخ المشترك ، البناء الاجتماعي المتشابه او الواحد الخ .... حاولت نيكي كيدي ، مثلا ، ومن خلال اعتمادها على التماثل ، اثبات عدم وجود نظام اسمه « الشرق الأوسط » . واوردت حججاً مثل اختلاف اللغة (العربية ، الفارسية ، البربرية الخ ...) ، واختلاف الديانات والمذاهب وخصوصا التاريخ السياسي ـ الاجتماعي لكل من ايران وملحقات السلطنة العثمانية الاسيوية ومصر والمغرب . وهذا المقياس هو الذي يرد اجمالا في مقولات

---

(٥) الببليوغرافيات النظرية التي ارتكزت عليها كتابة هذا الفصل الأول من الكتاب بالفعل مدهشة فقد تم العودة الى أكثر من ستين مرجعاً لصياغة ما يقل عن اربعين صفحة . هذا ما يقلل من أهمية ملاحظتنا عن غياب كتابين شديدي الفائدة في هذا الصدد ، الأول هو Morton Kaplan, **System and Process in International Relations** (New York: 1968).

ومن حسناته دراسة مفهوم « الدور » وذلك بأن لكل وحدة دولية دورا مختلفا تبعا للنظام الذي هي عضو فيه ، ان كانت عضوا في اكثر من نظام . هذا يسمح لنا مثلا ان نقول ان مصر تلعب دورا ما في النظام القومي العربي يختلف عن دور آخر تلعبه في النظام الاستراتيجي الشرق اوسطي .

اما الكتاب الثاني فأسفنا لغيابه اكبر لأنه يشكل بالفعل نوعا من الاستعراض النقدي الشامل لامكانيات تطبيق التحليل النظامي على العلاقات الدولية وبرأينا انه افضل كتاب صدر في هذا الموضوع .

Philippe Braillard, **Theorie des Systhèmes et l'etude des relations internationales** (Bruxelles; Bruylauts, 1978).

مثل « نحن نفس الشيء او نحن شيء آخر عن جيراننا لأننا نشبههم او لا نشبههم في كذا او في كذا من لغتنا وعاداتنا الخ » ... وان اعتمد هذا المقياس فلا شك ان دولا او كيانات لها لغة ومذهب وتاريخ وفنون مختلفة ، لا يمكن أن تتحد في نظام واحد ولا يمكن مثلا لايران أو « لاسرائيل » ان تكونا عضوين في نظام واحد مع دول مثل العراق او السعودية او الجزائر .

اما مقياس التفاعل ، وهو كالتماثل يعتمد جزئيا على التقارب الجغرافي ، فانه يؤدي الى نتائج مختلفة جدا . فالتفاعل هنا لا يقاس بعدد الزيارات المتبادلة والاتفاقات الموقعة والتحيات المتراسلة فحسب بل ايضا بعدد الشتائم و «العدوانات» المتبادلة والحروب التي اشتعلت بين اعضاء النظام . فان اعتمد هذا المقياس تصبح ايران عضوا لا ريب فيه في نظام يضم مثلا عمان (تعاون) او العراق (حرب ثم اتفاق ثم خلاف) او البحرين (محاولة ضم ، تفاعل من خلال الخوف من ضم لاحق) كما تصبح اسرائيل عضوا لا مجال لشك في عضويته في نظام يضم كل اعدائها المباشرين مثل منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا والاردن ومصر ولبنان وغيرها .

ان العلاقة بين هذين المقياسين (على اعتبار أن مقياس التقارب الجغرافي مقبول في الأساس كمكون جزئي لكل من المقياسين الأساسيين) ليست ابدا علاقة ميكانيكية بل انها قد تكون العلاقة الجدلية المثالية . فالتماثل يزيد من كثافة التفاعل بلا شك، كما ان التفاعل يؤدي طبيعيا الى قدر من التماثل . لكن جدلية العلاقة بين المفهومين لا تلغي بتاتا ضرورة التمييز ومن ثم ضرورة الاختيار بينهما ، او على الأقل ضرورة التفضيل الواضح لأحدهما على حساب الآخر . اذ تترتب كما حاولنا ان نثبت اعلاه ، نتائج مختلفة في اثبات حدود النظام وفي تمييز قلبه عن اطرافه سواء تم اعتماد هذا ام ذاك من المقياسين .

ورأينا ان الكاتب ولو اشار بتكرار للتقارب الجغرافي كما للتفاعل فهو بالفعل يضع التماثل في المرتبة الأولى . وتدل الجداول الحسابية بوضوح على ذلك بالرغم من ان الامانة العلمية فرضت عليه الاشارة (ص ٣٠) الى وجود « تمايزات لا يمكن اغفالها » بين الدول العربية . اما عناصر التماثل فيراها الكاتب في انتماء الدول العربية كلها الى العالم الثالث ومرورها في مرحلة انفجار سكاني كبير ومن ثم وجود « لغة واحدة وديانة تربط بين اغلبية العرب ، واحساس عميق بوجود تراث مشترك ووحدة ثقافية وتاريخية » (ص ٣٤) . من الصعب طبعا اعتبار هذه العناصر خاطئة . كما انه يقتضي علينا قبول رأي اي محلل واختياره طالما هو يبنيه في النهاية على تعليل علمي . غير اننا لا نخفي من جهتنا اعتبارنا ان مقياس التماثل غير كاف لتحديد النظام وخصوصا غير ديناميكي .

ذلك ان اوجه التماثل ولو انها تشجع على التفاعل هي أميل لتغليب الوجه الايجابي للعلاقات بين الدول ، وجه التعاضد والتعاون . والواقع الدولي ، ولو انه افرز عشرات المنظمات الدولية والأحلاف والمعاهدات ، ما زال بعيدا جدا عن هذه الصورة اليوتوبية . بل اننا نقول مع الكاتب (ص ٣٥) ان « السمة الأساسية للعلاقات العربية هي عدم استقرارها وتغيرها السريع من حال الى حال «وما أكثر الأمثلة على ذلك ! وعدم الاستقرار يعني الانتقال المفاجيء أحيانا من التعاون الى الجفاء والمعاداة بل الحرب أحيانا كما بين المغرب والجزائر أو مصر وليبيا أو شطري اليمن . لذلك نرى أن معيار التفاعل ، ان اخذ به ، يجب أن يكون اختياره واضحا . وهو يؤدي بالفعل الى إعادة النظر في وجود نظام اقليمي عربي أو على الأقل على إعادة تحديد لهذا النظام .

(ج) إن الهدف السياسي من وراء تفضيل « النظـام العربـي » على « نظـام الشرق الأوسط » واضح للغاية ، وكان محمد حسنين هيكل في مقال شهير نشرته له مجلة **فورين افيرز** قد عبر سابقا عن التناقض بين المفهومين، كما عن تفضيله الواضح للأول من منطلقات مبنية على ضرورة تغليب نظرة الشعب لنفسه على نظرة الآخرين اليه.ويذهب الكاتب ، الذي اعلمنا في مقدمته ، ان هيكل قد قر نص الكتاب قبل طبعه ، في المنحى نفسه فيعيد ترتيب الحجج التي اوردها هيكل ويضيف عليها ويجعلها ولا شك اكثر اقناعا من التحليل الهيكلي ، ويرفض د . هلال مفهوم « الشرق الأوسط » لأسباب عديدة منها (١) ان التسمية ليست متأتية من خصوصية المنطقة بل من علاقتها بغيرها (٢) ، وإن مصطلح الشرق الأوسط « تعبير سياسي يترتب عليه دائما ادخال دول غير عربية في المنطقة وفي اغلب الاحيان اخراج أقطار عربية منها » (ص ٢١) ، (٣) وإن الشرق الأوسط يدل لدى مستخدميه كمفهوم على رغبة في ابراز التمايزات والاختلافات الفسيفسائية فيه على حساب التماثل والوحدة(٦) .

نحن لا نسعى على الاطلاق الى اعـادة الاحترام الى مصطلح تم استعماله على شكل واسع للغاية كاطار للتدخـل الخارجـي في الشؤون العربية . بل نقول بلا أي شك بأن مصطلح الشرق الأوسط مصدره غربي وبأنه لا يعبر بشكل كاف عن خصوصيات المنطقة . غير أن ذلك لا يرغمنا بالضرورة على نبذه نهائيا بل برأينا انه يمكن إعادة تحديد المشروع القومي العربي مع أخذه بعين الاعتبار .

○ صحيح انه تم استعمـال مصطلـح « الشرق الأوسط » اجمالا في الكتابات ذات المصدر الاستعماري لدرجة انه اثار لدينـا حساسية عفوية إزاءه. فمشاريع الأحلاف التي حاول الغرب فرضها علينا تسمت باسمه بينما استنكف الاستعمار ومن بعده الامبريالية عن التكلم عن وحدة العرب . غير ان « الوحدة العربية » قد تم استعمالها احيانا هي الأخرى من قبل قوى استعمارية لتمريـر مشاريـع متناقضة مع المصالح العربية .

ولا ريـب ان دراسـة معمقـة للفـكر الاستراتيجي البريطاني منذ مطلع القرن وحتى الخمسينات (اي حتى عبد الناصر) تشير بوضوح الى وجود تيار قوي داخله يسعى لوحدة العرب كاحدى الوسائل الناجعة للمحافظة على الهيمنة البريطانية على المنطقة(٧).ما نريد ان نقوله فقط هو ان استعمال نفس المصلح من قبل الغير حتى لو كان عدوا لا يفقده اية قيمة بشكل فوري .

○ اما الابقاء عليه قيد التداول فمبرره الرئيسي برأينا تحاشي الخلط بين مفهومين اثنين شديدي الاختلاف : النظـام الاستراتيجـي الاقليمي من جانب والمشروع القومي من جانب آخر . ان الواقعية تفرض علينا القبول بأن دولا

---

(٦) الا ان هيكل يبدولنا اكثر اقناعا في اعتباره تعبير الشرق الأوسط بالأساس مصطلحا جغرافيا ولو اكتسب لاحقا دورا سياسيا.راجع مقولة محمد حسنين هيكل في **Foreign Affairs,** july 1978.

كما يمكن قراءة نقدنا للمقولات الهيكلية في **الفكر العربي** ، العدد ١١ ــ ١٢ .

(٧) ان استعمال هذا الطرف او ذاك من القوى الاستعمارية تكتيكيا لمطامح عربية لا يلغي شرعية هذه الأخيرة . ثم انه ينبغي علينا من جانب آخر التذكير بان تعابير جغرافية تطلق لا على مناطق اقليمية فحسب بل ايضا على دول . اميركا الشمالية والجنوبية ، اوروبا الغربية والشرقية ، جنوب شرقي آسيا.وهناك ايضا . جمهورية افريقيا الجنوبية وجمهورية افريقيا الوسطى.والواقع ان عددا من الشعوب قد نبذت التعابير الجغرافية لصالح مفاهيم ايديولوجية (راجع مثلا تسمية الدولتين الالمانيتين والدولتين الكوريتين لانفسهما وتركيز عدد من كتاب اميركا الجنوبية على تسميتها لاتينية للتمايز عن اميركا الشمالية وهي انجلو سكسونية) .

غير عربية ، شئنا ام أبينا تؤثر علينا وتتأثر بنا ، بكلمة ، تتفاعل معها سلما ام حربا ، بوتيرة وبكثافة لا تسمح بعدها بفكرة اعتبارها اعضاء في نظام اخر . من هنا اعتقادنا بوجود نظام اقليمي استراتيجي مختلف تماما عن المشروع القومي العربي ، يمكن تسميته اعتباطا نظام الشرق الأوسط (او اية تسمية اخرى ، فليس ذلك هو الأهم) . ان الدول العربية المطلة على الخليج تتفاعل ، مرة اخرى حربا وسلما ، تعاونا او تصادما ، مع ايران اكثر بكثير مع اية أقطار عربية في المغرب العربي . ان التفاعل السوداني ـ الاثيوبي اهم كثافة من التفاعل السوداني ـ المغربي مثلا . ان التفاعل الفلسطيني والاردني والسوري واللبناني (والمصري طبعا) مع اسرائيل اهم بكثير في تحديد سياسات هذه الدول من اوجه عديدة في العلاقات العربية ـ العربية . بكلام اخر ، ان اعتماد التفاعل فعليا يقضي بتعدي قضايا الشرعية والتعاون الى طرح مسألة جوهرية هي مسألة تأثير دولة ما على مجرى سياسة دولة اخرى ولا شك ان وجود ايران يؤثر بحدة على مجرى السياسة البحرينية او العمانية بينما يشكل وجود اسرائيل تأثيرا اساسيا على خيارات السياسة السورية او المصرية . ان القبول بهذا الأمر وعدم خلطه مع السياسة الايرانية او الاثيوبية او مع لا شرعية الكيان الاسرائيلي هو الباب الأوضح برأينا لطرح مفهوم النظام الاقليمي .

لذا نقول ، مع الكاتب ، ان هناك فارقا نوعيا بين النظام العربي والانظمة الاقليمية الأخرى هو وجود شعور قومي عربي غائب عن دول السوق الأوروبية المشتركة او شبه القارة الهندية او دول اميركا اللاتينية . نعم ، ان ما يجمع بين العرب هو الانتماء القومي الوحيد ولهذا السبب بالذات نرانا لا نقارب المجموعة العربية كنظام اقليمي بل كمجموعة من الشعوب والمجتمعات المرتبطة بدين غالب ولغة واحدة وتخلف متماثل ورغبة مشتركة بالدفاع عن الذات وخصوصا بمشروع قومي حديث ، هو الرد التاريخي على القهر والاستلاب . ولا شك ان الوحدة العربية هي احد المفاتيح الاساسية لتغيير موقع العرب من الدفاع عن النفس في نظام الشرق الأوسط الاستراتيجي الى موقع التحدي والهجوم .

(د) والواقع ان التحليل المنظومي يكتسب دينامية اكبر بكثير لو انه ارتكز بصورة اوضح على مبدأ « ميزان القوى » . ان هذا المفهوم غائب اجمالا عن كتابات المدرسة المنظومية بينما نراه بكثرة في كتابات تلامذة هوبس المعاصرين من هانس مورغنتاو إلى ريمون أرون .

١) فقلب النظام ، يمكن تحديده من خلال البؤرة الاساسية للتفاعل فيه ، ورأينا ان الصراع العربي الاسرائيلي شكل منذ الحرب العالمية الثانية وخصوصا منذ ١٩٥٦ هذه البؤرة ودول القلب هي تماما تلك الدول المشاركة في هذا الصراع . اما اختيارنا له فمرده انه يؤثر على البؤر الصراعية الأخرى في النظام اكثر مما يتأثر بها . مثلا تتأثر التحالفات والصدامات في بؤرة البحر الأحمر بالصراع العربي الاسرائيلي بينما لا يتأثر هو بها الا جزئيا .

٢) اما مجمل النظام فهو مؤلف من عدد من « النظم المحلية » التي تتمايز عن « النظام الاقليمي » بانها تشترك في ميزان قوى محدد . وفي نظام الشرق الأوسط يمكن تبيان وجود عدد من النظم المحلية . الخليج العربي حيث يقوم ميزان قوى معقد يحكمه التنافس القومي احيانا (عرب/فرس) والصدام الايديولوجي احيانا اخرى (عرب وفرس مع الغرب/عرب وفرس معادون للغرب) ، والبحر الأحمر حيث نشأ في السنوات الأخيرة ميزان قوى مكونه الأساسي صورة محلية عن الصراع الدولي الشامل بين الجبارين ، تعدلها تمايزات

قومية ، والمغرب العربي ، وشرق المتوسط (يونان /اتراك) الخ .. ان قلب النظام الاقليمي هو برأينا تماما نلك النظام المحلي الذي يشكل البؤرة الأكثر تأثيرا على النظم المحلية الأخرى . ونشهد في المرحلة الحالية تصاعدا في اهمية موازين كانت راكدة نسبيا في الخليج والبحر الأحمر خصوصا ، الا ان ميزان القوى العربي الاسرائيلي لم يزل المحدد الرئيسي في النظام الاقليمي .

٣) ويتميز النظام الاقليمي الشرق الأوسطي بشدة تأثره منذ قرن واكثر بما يسميه كانتوري وشبيغل « النظام الدخيل » ، المؤلف من القوى غير الاقليمية الساعية للتأثير عليه . وفي اطار التحليل النظامي ، يمكن النظر الى التطورين الاساسيين الحاصلين مؤخرا في المنطقة (الثورة الايرانية واتفاقات كمب ديفيد) كما يلي . تسعى ايران التي كانت الى امد قصير عضوا في ميزان قوى محلي ثانوي (الخليج) للنفاذ الى اكبر عدد ممكن من موازين القوى المحلية الأخرى ، بدءا بالميزان المحوري (اي الصراع العربي الاسرائيلي) ، او بكلمة اخرى تسعى ايران الخميني للانتقال من فئة دول الأطراف (أو « الهامش » كما يقول الكاتب) الى فئة دول القلب . بينما تسعى اسرائيل للانتقال من فئة « النظام الدخيل » الى فئة « دول القلب » . ايران ترغب اذن الانتقال من فئة (٢) الى فئة (١) بينما اسرائيل تحاول النفاذ من فئة (٣) الى فئة (١) كما يظهر في الشكل التالي :

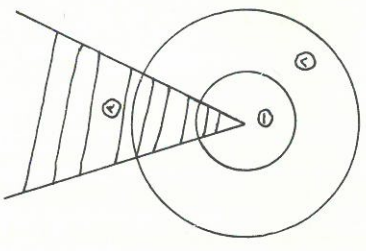

٤) يقول د. هلال ان اعتماد مصطلح الشرق الأوسط يؤدي بالضرورة الى « تبرير شرعية الوجود الصهيوني في المنطقة » (ص ٢٨) بينما نرى ان هذا الاستنتاج لا يخلو من التسرع . نلك ان التحليل التاريخي للكيان الصهيوني تأرجح بين تيارين : الأول يقول ان اسرائيل جزء من المنطقة من حيث حقها التاريخي (بيغن) او من حيث واقع تواجدها (هذا أو ذاك من الأطراف العربية) والثاني يقول ان اسرائيل جزء لا يتجزأ من المشروع الاستعماري في المنطقة . والواضح ان هناك علاقة جدلية بين النظرتين ونحن نرى بحزم ان الثانية هي المكون الاساسي للوجود الاسرائيلي . بمعنى آخر ان علاقة الدين اليهودي بفلسطين حقيقية ولكنها لعبت ، في الواقع ، دور المبرر للتدخل الاستعماري . لنلك طالما ان اسرائيل تحاول الخروج من « النظام الدخيل » وطالما يبقى التحليل العربي على ما كان ، اي اعتبارها جزءا لا يتجزأ منه ، فاننا لا نرى اية بداية لاعتراف بشرعية وجودها بل على العكس ، تكريسا لطبيعتها الدخيلة غير الشرعية من خلال ادوات التحليل المنظومي . وهذا هو الفارق الجوهري بين مقولتنا ومقولة هدسون مثلا (الذي يرى في اسرائيل دولة طرفية) او بريكر (الذي ينظر اليها كاحدى دول القلب) . (ونحن نلتقي هنا مع اطروحة د. شوفاني القائلة بان اسرائيل هي نتيجة لمشروع صهيوني ولسياسة امبريالية **انما مع قوة مهيمنة للعنصر الثاني)**

النظام القومي العربي

لنلك نرى ان الميزة التي لا ينفك الكاتبان يخصان بها النظام الاقليمي العربي بالنسبة للأنظمة الاقليمية الأخرى وهي وجود شعور بانتماء قومي واحد ضمن النظام تسمح باطلاق تسمية اكثر تقدما على المجموعة العربية ، هي تسمية « النظام القومي العربي » وتطبق على

دراسة هـذا النظام الأسس التي ابرزها دايفيد ايستون للنظام السياسي الداخلي مع تعديلها ببعض معطيات العلاقات الاقليمية . اما تعبير النظام الاقليمي فيبقى محصورا بالشرق الأوسط حيث موجات التفاعل هي الأقوى ، ان بين النظام القومي العربي من جانب أو الأنظمة القومية الأخرى من جانب آخر ، او ضمن هذا النظام القومي بتحالف او صدام دول عربية مع هذه او تلك من الدول غير العربية (مثلا حلف بغداد ، او الحلف الاسلامي بالتعاون مع ايران وباكستان ، او التقارب الحالي بين القاهرة وتل ابيب)

ولا نعدم الأمثلة حاليا على ذلك ، وهي تلك التي تدل على أمم مجزأة تجمعها ، بالرغم من تجزئتها ، روابط مختلفة عن تلك التي تجمع كل منها بمحيطها الاقليمي . ويأتي ذكر كل من الدولتين الالمانيتين والدولتين الكوريتين وعدد لا بأس به من دول افريقيا ، في هذا المجال . ان التفاعل بين الدولتين الالمانيتين هائل ولو ان كلا من الدولتين عضو في نظام اقليمي اخر . فالرابط بينهما قوي (تاريخ مشترك ، لغة واحدة الخ ..) ثم هناك معطيات تفاعلية حديثة يكفي لفهم اهميتها ان تسأل مواطنا من احد شطري برلين عنها : تنافس في كل المجالات ، تجسس من الصعب ان تجد مثيلا له في أماكن اخرى من العالم ، استعمال وسائل الاتصال الجماهيري بشكل مبرمج (اذاعة ، تلفزيون)وعلى العكس التشويش عليها الخ .. امام المانيا ، امام كوريا ، امام الأمة العربية نجد أنفسنا بازاء امم مجزأة لظروف تاريخية هي التنافس الاستعماري للثالثة والحرب الباردة للثانية والهزيمة العسكرية للأولى . اما الفارق الكبير بين المثال العربي والمثالين الاخرين فهو في ان كوريا والمانيا جرت تجزئتهما ثنائيا بينما عرفت الأمة العربية حالة متقدمة جدا من التفتت .

لذلك فالنظام العربي ليس نظاما اقليميا ، هو نظام قومي واسع التفتت . اما اسباب التشرذم فعديدة تاريخيا ،انما اهمها اليوم برأينا وجود نخب جديدة قوية الشعور الشوفيني ايا يكن كلامها العلني تسيطر على اجزاء اساسية منه . لذلك فان وضع النظام القومي العربي في النظام الاستراتيجي الشرق اوسطي شبه غائب في المراحل التي تسعى الدول العربية فيها الى تحديد موقفها وسياساتها في النظام الاستراتيجي بشكل مستقل عن انتمائها الى النظام القومي . لذا فان هذا النظام يتأرجح مع صعود وهبوط المد القومي بين دورين مختلفين . الأول هو دور الفاعل والثاني هو دور الساحة . فاما ان تكون المؤسسات العربية المؤهلة لتأطير النظام القومي شخصا فاعلا في النظام الاقليمي وفي النظام الدولي الشامل ، يحدد المواقف ، يثبت التوجهات ، يمثل المجموعة العربية كلها في ميزان القوى الاقليمي واما ان يكون ساحة تتوجه اليها مختلف الوحدات العربية لتكوين موقف موحد او على الأقل متماثل من القضايا نفسها . لذلك فالفارق الجوهري بين النظام الاقليمي الاستراتيجي (الشرق الأوسط) والنظام القومي (العربي) هو في ان الأول مستمر ، دائم ، ما يتغير فيه تبعا للأحداث هو ميزان قواه فقط بينما النظام القومي العربي ساحة تسعى بصعوبة لأن تكون فاعلا متميزا عن الوحدات العربية الدولية المكونة لها ، بنجاح متفاوت حسب المراحل ، وبفشل يصل احيانا لدرجة غياب النظام القومي العربي كفاعل تماما عن ميزان القوى الاقليمي (حينذاك تسير الدول العربية ازاء النظام الاقليمي كأية دول اخرى من المنطقة ، لا يؤثر انتماؤها القومي بشيء على سياساتها) .

(هـ) والواقع أن المعلومات الحسابية والمؤسساتية التي يوردها الكاتبان في الفصلين الأول والثالث تشكلان مرجعا مفيدا للغاية لدراسة العلاقات العربية ـ العربية إلا

أنها ، من جانب آخر ، توضح محدودية مقياس التماثل . فهل الاشكال الهندسية التي يوردها المؤلفان (ص ٣٨ و٣٩) نقلا عن وليم تومسون مفيدة فعلا ؟؟ بكلام اخر ، هل يمكن اعتماد مفهوم الزيارة كمقياس للتفاعل ؟ وما هو تحديد الزيارة كحدث ؟ ثم لماذا الاكتفاء بثلاثة ممثلين للدولة دون غيرهم ؟ ثم ان الزيارة تأتي إجمالا من ضمن علاقة إيجابية. أو ليست العلاقة السلبية هي ايضا صورة للتفاعل ؟ كمثال على ذلك نرى في الكتاب ان العلاقات بين سوريا ولبنان بين سنوات ١٩٤٦ و١٩٤٨ كانت تمثل الحد الأدنى من التفاعل لأن البلدين لم يشهدا اكثر من زيارتين رسميتين وهذا شيء مستغرب لمن يعرف تاريخ تلك المرحلة بين البلدين وفي فترة لاحقة (١٩٥٢ ـ ١٩٥٤) نرى ان تفاعلا قويا يتم بينهما من خلال كثافة الزيارات المتبادلة . هل التفاعل المصري السوري كان في حده الأدنى بين ١٩٦١ و١٩٦٣ ؟ . ان الحسنة الاولى لهذا الجدول هو اعطاؤه قواعد حسابية لتيار علائقي ولكن محدوديته اكيدة ، فهو لا يتناول الا الزيارات الرسمية ولا تتناسب معه الا العلاقات الايجابية ـ هذه المحدودية تؤدي الى نتائج مناقضة للواقع كما حدث في الجدول الأول . اما الثاني فان فائدته محدودة من خلال تناقض نتائجه جزئيا بالمسار الواقعي للعلاقات . اما الجدول الثالث المنبثق عن اجتماعات الامانة العامة للجامعة العربية فله نتائج كمية معتلة انما يصعب معها امكانية استنتاج خلاصات نوعية .

هذه الملاحظات تتناول ايضا وبشكل اشمل الفصل الثالث من الكتاب حيث يسعى الكاتبان الى ربط تحليلهما بمقولات صمويل هانتغتون الكلاسيكية التي ابرزت عددا من المقاييس لدراسة المؤسسات السياسية هي : القدرة على التكيف والتعقيد البنيوي والاستقلال والتماسك . هذه المعايير يطبقها الكاتبان اولا على الجامعة العربية نفسها بعد تعد متسرع للتناقض الأساسي في بنيتها . هل هي منظمة للوحدة او منظمة للدفاع عن الوحدات ؟ على اي حال تمر الجامعة بنجاح في الفحص الأول اذ هي « قد استطاعت التكيف مع المتغيرات الحادة في البيئة العربية ، من حيث شكل الوحدات السياسية المكونة للنظام العربي سواء من حيث الكم أو من حيث الكيف (ص ١١٠) . اما التنوع في النشاط والمهمات (التعقيد) ، فالكاتبان هنا ايضا ايجابيان بحق الجامعة . اما استقلال الجامعة فالرصيد فيه يميل للسلبية . لم يقلها الكاتبان صراحة ولكن المسألة تسكن بوضوح ذهنهما . ان استقلال الجامعة عن الدولة التي امنت لها القدر الأكبر من موازنتها وكانت مقرها وشجعت عددا من مواطنيها على الفوز بأهم المناصب ، لا يمكن ان يكون حقيقيا ، طالما المنظمة بنيويا وبشريا وماليا تتبع تلك الدولة . ومن معوقات الاستقلال (ان ارادت الجامعة النضال من اجله) عوائق بشرية كبرى منها سوء عملية تجنيد الموظفين وندرة الكفاءات وغياب الحرية الديمقراطية في معظم دول الجامعة .

اما التماسك، فرأينا مع الكاتبين ان الجامعة تماسكت كمؤسسة في وجه الاحداث التي عاشتها وذلك لاسباب عديدة نراها مع الكاتبين في حاجة الأقطار العربية الواضحة الى الجامعة ودورها في تنظيم علاقات العرب بالغرب وافريقيا كما بالمنظمات الدولية . ولكن هذا التماسك تم على حساب يعرفه عن قرب اولئك الذين انخرطوا في الجامعة عن رغبة في العمل وعادوا ضحايا للبيروقراطية المتخلفة وللهيمنة الشديدة لعدد من الأقطار على مسارات اللجان والمنظمات الفرعية .

الجامعة وجيل الثمانينات

اما ديمومة المؤسسة فثمنه غال لدرجة ان

هدف التعاون المرجو منه يزول امام متطلبات الدولة التي قدمت الجزء الأكبر من تكاليف مشروع مشترك على أن يكون مقر المشروع في ارضها ، حرص دولة اخرى على دعم اتحاد نقابي عربي بعد الاشتراط بأن يكون مقره فيها . وثمنه ايضا هو تخلف ميثاق الجامعة ومواثيق عدد من المنظمات الأخرى بسبب معارضة هذه او تلك من الدول لغير اسباب جدية . ونحن نلاحظ مع الكاتبين (ص ١٢٢) ان عملية انشاء المنظمات والاتحادات العربية كانت اجمالا تتويجا لمراحل انفراج سياسي في العلاقات بين الأقطار العربية. الا ان هذه الابنية المرتبطة بتقارب ظرفي اجمالا سوف تكون لاحقا ضحية تباعد ظرفي ايضا .

(و) وينبغي علينا بالفعل تخطي هذه الملاحظات الثانوية الى حيث جوهر القضية . لقد كانت العلاقة العربية موسومة بوجهتين صعب تلاقيهما فعليا في العقود الثلاثة المنصرمة . الوجهة الأولى اندماجية (الوحدة المصرية السورية وعدد لا يحصى من المشاريع المجهضة بادرت إليها اليمن أو ليبيا أو العراق ..) والوجهة الثانية تعاونية بين أقطار حريصة على استقلالها . وقد قاسى العالم العربي من التأرجح المستمر بين هاتين الوجهتين إذ ما زالت ، في قلب فئاته الأكثر تعلقا بالوحدة ذكريات ١٩٥٨ ـ ١٩٦١ شديدة التأثير ، بينما نرى أصحابها إجمالا مترفعين عن النظر للدور الذي تلعبه الجامعة وهي برأيهم صورة كاريكاتورية متخلفة (وللبعض استعمارية المصدر) لما يجب أن تكون عليه الوحدة العربية . أما الوجهة الثانية فهي تقول ، باسم الواقعية ، إن الكيانات القائمة قوية بسبب ميثاق الجامعة نفسه وعضويتها في الأمم المتحدة والاتجاه الشوفيني إجمالا للسلطات القائمة عليها تجعل التعاون العربي ممكنا من خلال المؤسسات الدولية الاقليمية فقط لا غير وعلى رأسها الجامعة العربية .

وربما أن الاوان لجيل الثمانينات ان يتعدى ناقدا هاتين الوجهتين المجمدتين معا ولو بدا منحاه توفيقيا . ان الانظمة العربية القائمة يغلب عليها منذ عقد واكثر طابع لم تشهده خلال مراحل طويلة هو استقرارها الداخلي النسبي . وقلما ان ترى سلطة عربية لم يمض عليها عشر سنوات في السلط ، حتى ولو واجهت ازمات داخلية خانقة بل وبسبب قدرتها على تخطي هذه الأزمات : مصر ، العراق ، سوريا ، السودان ، منظمة التحرير الفلسطينية ، الأردن ، المغرب ، تونس الخ ... هذه الأنظمة القادرة على الاستمرار كما اثبتت لنا السبعينات في أحد وضعين فهي اما ليست متحمسة للوحدات الاندماجية من ضمن مسلك تقليدي (السعودية) أو مسلك حديث (مصر) او انها حاولت ذلك مرة وفشلت نظرا لاختلاف ظروف الدول المعنية (سوريا والعراق ، شطرا اليمن ، ليبيا ومصر ، ليبيا وتونس) . ورب قائل ، عن حق ولو جزئيا ، ان هناك عددا من الدول ذات المنحى الفعلي الانعزالي والتي نراها أشد الأقطار مزايدة للوحدة الاندماجية في مجال تستيرها على تلكؤها في الدخول في مشاريع مشتركة على أرض الواقع .

صحيح ان العلاقة بين العرب قومية الأصل ، قومية الهدف ولكن ذلك لا يجب ان يمنع بعد اليوم تنشيطا فعليا للمؤسسات المشتركة العربية . وحكمنا نحن عن دور هذه المؤسسات اشد قساوة من حكم الكاتبين . فالأمناء العامون الثلاثة الذين تسلموا مهامهم في الجامعة خرجوا بمذكرات وبتصريحات ينم عنها الاحباط الواضح منها قول أولهم « ليست هذه هي الجامعة التي اردت انا ان اخدم فيها » . (ويا ليت الكاتبين عمدا الى استعمال اكثر كثافة للكتاب الأساسي في التحليل المنظومي وهو كتاب كانتوري وشبرمن الذي أخذا عنه الكثير الا دراسة مفيدة كتبتها لين ميللر (ص ٣٥٥ ـ ٣٧٨) عن « المنظمات

الاقليمية والنظم الاقليمية » ، حيث نرى بوضوح (ان التفاوت بين بنية النظام وديناميه المنظمات التي تشكل تتويجا مؤسسيا له ، ظاهرة عامة في العلاقات الدولية) . ان افقاد المؤسسات العربية المشتركة دورها من خلال اتباعها بتموجات سياسات عربية شديدة التقلب ،أو لارضاء تنافسات قديمة العهد بين الدول العربية ، او تحت شعار ضرورة قيام المد الجماهيري القومي الذي يعطي نفحا ديناميا لها ، شيء لم يعد مقنعا . انه بالامكان تنشيط كل هذه المؤسسات على أساس التعاون بين الدول ومن خلال تطبيق القانون الدولي السائد حاليا دون ان يشكل ذلك بتاتا عائقا امام قيام مستقبلي لهذا المد .

لذلك وجب التنويهُ بجهد الكاتبين اللذين عرّفانا على هذه المؤسسات بشكل موسع وواضح وأعلمانا ان قلة اهتمام السلطات بها ادت ، بين نتائج اخرى ، الى عدم وجود دليل واحد لها . لا شك ان من محاسن كتاب هلال ومطر الاولى هو تكوينه دليل (ولو اولي ولو غير مفصل) لكل هذه المؤسسات التي تزدريها السلطات القائمة اجمالا ويجهلها المواطن العربي دائما !

ثانياً : النظام الاقليمي في التاريخ

الفصل الثاني من الكتاب يتناول « تطور النظام الاقليمي العربي » واثبت الكاتب (جميل مطر) فيه عددا من المؤهلات المثيرة للاعجاب والمتأتية ولا شك عن امتزاج التجربة الديبلوماسية الطويلة بالممارسة الفكرية المتقدمة . ان الخمسين صفحة التي يتكون منها هذا الفصل ، تشكل برأينا افضل ما يمكن قراءته اليوم عن تاريخ العلاقات العربية ـ العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وحسناتها متعددة . فهي موجزة ومكثفة بشكل تصعب ازالة الكلمة الواحدة منها دون ضرر . وهي تنم عن معرفة دقيقة وصميمة بتطور السياسة الخارجية لكل الدول العربية والرئيسية منها خصيصا . وهي تنطلق من موقع تناقضي مع ذاك الذي ينطلق منه كتاب الغرب المسرورون بوضوح بعمق التناقضات بين العرب . وهي مبنية اخيرا حول قالب نظري متين يتناول تباعا ، ولكل من المراحل التي بينت حدودها ، بيئة النظام الاقليمي ومسلك النظام الدخيل تحديد ثم ميزان القوى الداخلي في النظام فالسياسات المتبعة والتحالفات المشادة .

ونحن نوافق الكاتب في مجمل ما اورده ونعجب بشدة لقدرته الفائقة على التركيب(Synthesis)بين عدد من العناصر المختلفة وبين مسار الوحدات الدولية والعربية جميعا . ونوافقه بادىء ذي بدء على تحديده لكل مرحلة انطلاقا من وضع النظام الدولي : ذلك ان درجة تأثر النظام الاقليمي العربي (او الشرق الأوسطي) بالنظام الدولي اشد بكثير من التأثر بالاتجاه المعاكس وليس هناك في النظام الاقليمي دولة واحدة قادرة على مساواة التأثير في الاتجاهين (اللهم الا مصر الناصرية بين سنتي ١٩٥٦ و١٩٦٧) .

وفي المرحلة الاولى (١٩٤٥ ـ تموز/يوليو ١٩٥٢) يلاحظ الكاتب معاناة « النظام العربي منذ مراحل نشأته الأولى لاختراق غربي » (ص ٥٩) وافتقاره « منذ انشائه الى القوة الذاتية الكافية لضمان استقلال حركته الدولية » (ص ٦٠) . غير ان ذلك لم يمنع ، بين العرب من « تغلغل اي طرف في شؤون الطرف الآخر بحكم التشابك الأسري والقبلي عبر الحدود الجغرافية» (ص ٦٠ أيضا). ويلاحظ الكاتب ، عن حق ، قيام « تحالف طبيعي بين السعودية ومصر » ولو انه لم يشدد كفاية برأينا على ان هذا التحالف كان بالفعل تقاربا لأعداء الأمس او بالأحرى لطرفي علاقات

اجمالا سلبية في النصف الأول من القرن : مسألة المحمل ، مسألة بروتوكول الاسكندرية ..) كما كان تقاربا غلبت عليه روح الدفاع عن الذات في مواجهة المشاريع الانجلو بريطانية التي لم تعد تحصى منذ نمو النزعة الوطنية في مصر ومنحى السعودية الذي اعطى افضلية اقوى فأقوى للعلاقة مع واشنطن ، ويمكن ملاحظة تيار متعاطف في السياسة الاميركية مع هذا التقارب ، عبر عنه جون فوستر دالس في زيارته الأولى للمنطقة حين عاد الى بلاده باستنتاج ان مشروع حلف تدخل فيه القوى الاستعمارية الأوروبية صعب التحقيق .

هذا التقارب ظل حيا حتى نهاية الخمسينات أو على الأقل حتى تشوه مبدأ ايزنهاور سنة ١٩٥٧ وتعيين واشنطن للملك سعود داعية له في ربيع تلك السنة . لذلك لم تشكل ثورة ٢٣ يوليو منعطفا فعليا في سياسة مصر العربية . وهذا ما يقوله الكاتب حين يلاحظ (ص ٦٤) « ان الانتقال من شكل الى شكل آخر من اساليب الحكم في الداخل لم يستتبعه على الفور تبدل في السياسة الخارجية المصرية » . بل ان الكاتب يذهب ابعد من ذلك بكثير بقوله (ص ٦٥) « ان التحولات الكبيرة في السياسة المصرية (بدءا من سنة ١٩٥٥) كانت رد فعل لما اقدم عليه العراق والدول العربية الاخرى ولم يكن نتيجة اقتناع مسبق او تخطيط للعمل السياسي المصري ازاء النظام العربي » . ان هذه المقولات شديدة الصحة ، كفيلة بعدم تبرير حشر « مرحلة انتقالية » بين المرحلة الاولى (١٩٤٥ ـ ١٩٥٢) والثانية (١٩٥٥ ـ ١٩٦١) . اذ انه من الصعب القول انه قد حدثت تحولات في السياسة الخارجية المصرية بين ١٩٥٢ و١٩٥٥ ذات اهمية كبرى الا اذا اريد القول ان الظروف الداخلية المصرية كانت خلال هذه السنوات الثلاث تتهيأ للخطوات الكبرى في ١٩٥٦ و ١٩٥٨ و ١٩٦٢ ... ثم ان كل مرحلة تاريخية هي ، في عدد من عناصرها مرحلة انتقالية باتجاه التي تليها بقدر ما هي مرحلة امتدادية للتي سبقتها . لذلك كنا فضلنا لو الحقت سنوات ١٩٥٢ ، ١٩٥٤ بالمرحلة الاولى (وهذا طبعا مجرد تفضيل نسبي) .

وقد تكون الصفحات المخصصة لتطور النظام الاقليمي بين ١٩٥٥ و١٩٦١ من افضل ما ضمته دفتا الكتاب نظرا لاختيار عدد من المعلومات وتركيبها في صورة قوية الاقناع ، خصوصا ما يتعلق منها بمسار السياسة المصرية إن حول اهداف التسلح المصري (ص ٦٧) او عن محورية الموقف السوري (ص ٧٢) او عن عدم تناسب موقع مصر الاقليمي مع امكاناتها الملموسة (ص ٧٣) الذي يفسر على حد بعيد قساوة الانحسار اللاحق في نفوذها .

اما المسلك المصري فيحسن الكاتب بتنويرنا بوضوح حول مسبباته الداخلية التي يصعب على غير المصريين فقهها اجمالا ، من هنا امكانية فهم تدخل مصر في اليمن في المرحلة الثالثة (نهاية ١٩٦١ منتصف ١٩٦٧) كرد على نمو المشاعر الانعزالية في مصر ، وتصرفها بدءا من ١٩٦٥ من خلال وعي قيادتها «للانهيار المستمر في مختلف امكاناتها» (ص ٧٩) . عن تلك المرحلة ، وبما يخص السعودية تحديدا ، يمكننا التشكيك بما اورده الكاتب حول « تدفق اسلحة اميركية على المملكة » (ص ٧٨) من خلال دراسة قمنا بها في مكان اخر للسياسة الدفاعية السعودية[٨] . كما انه كان باستطاعة الكاتب ان يذكر القارىء ان ركوب الرياض للتيار الديني رافقه منذ نلك

(٨) في اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية قد تنشر قريبا باللغة العربية .

الحين استعمال اكثف لسلاح سوف تبرز اهميته يوما بعد يوم : النفط . وقد شجعت الرياض قيام منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط لأسباب عديدة منها ان هذه المنظمة سوف تشكل اطارا **عربيا** بدون مصر وسوريا او مع دور ضئيل لهما . كما يمكن مؤاخذة الكاتب على اعتبار الحلف الاسلامي « اول عمل سياسي تقوم به دولة عربية يهدد كيان النظام العربي » (ص ٨٠) . ألم تشكل سياسة عراق نوري السعيد ، خصوصا في حلف بغداد ، سابقة كبرى لذلك ؟

اما المرحلة الرابعة (ما بعد ١٩٦٧) فان الكاتب يتناولها مرة اخرى مع مقدرة كبيرة على التركيب وتلاحظ هنا دقة عرضه لمسلك عدد من الأقطار العربية الفردي بشكل موجز وشديد التكثيف في آن (مصر ، السعودية ، سوريا ، العراق ، منظمة التحرير ، ليبيا ، الكويت) . وان كان هناك من مأخذ على مجمل هذا العرض التاريخي ـ النظامي فهو يبرز من خلال عدم تبين الكاتب لمرحلة خامسة بعد حرب ١٩٧٣ تحددها ازمة الطاقة وتطور وضع منظمة التحرير والحرب الأهلية في لبنان واتفاقات كمب ديفيد وحرب القرن الافريقي والثورة الايرانية ان اكتفينا بالاحداث الجسام . ان غياب هذه المرحلة التي اسماها هيكل « الحقبة السعودية » في احدى كتاباته ، ليس برأينا من قبيل الصدفة . انه احدى نتائج تركيز الكاتب الواضح على مصر كمدخل لفهم تطور النظام العربي[٩] . ولا شك ان لمصر موقعا تاريخيا وحضاريا وسياسيا وعسكريا ليس لغيرها من الأقطار العربية على الاطلاق. كما انه لا شك ان مصر لم تزل حتى اليوم في مرحلة عدوان ١٩٦٧ وازالة اثاره . بهذا الشكل ام بذاك . الا ان عدم حصول تبدل جوهري في وضع مصر ، ولو انها اهم وحدات النظام لا يعني بالضرورة عدم حصول تبدل جذري في اوضاع وسياسات عدد من الأقطار الاخرى يسمح ناتجها بالقول بمرحلة خامسة في مسار النظام الاقليمي .

ويبدو للقارىء وكأن هذه الحلقة الضائعة في المسار التاريخي قد اعطيت مكانا آخر في التحليل . فمطالعة الكتاب المتمعنة تجد عناصر المرحلة الراهنة في الفصل الرابع منه حيث يتناول الكاتبان معا هذه المرة «مسألة» «التغير والاستمرار في النظام العربي » . ويرى الكاتبان صنفين من التغيرات الراهنة في النظام ، البنيوية منها والقيمية .

بين المتغيرات البنيوية تستوقفك اولا مسألة اعادة رسم الحدود .. ان القائلين بالنظام الاقليمي العربي هم اليوم في ورطة مردها الى اشتداد التفاعل بشكل لم يسبق له مثيل منذ سقوط الامبراطورية العثمانية بين الوحدات العربية والوحدات غير العربية المتجاورة . فهذا عرفات يزور ايران ويعلن تحالفا مع الخميني ، وهذه الزيارات بين بيغن والسادات تتوالى فصلية مرة في حيفا وأخرى في أسوان . في هذا الوقت ، تدعو قوى صومالية للخروج من الجامعة العربية قائلة بأن قياداتها دخلت للمجموعة العربية للحصول على بعض هوامش الريع النفطي أكثر منه لقناعة فعلية بالعروبة . وهو أيضا حال اريتريا وجيبوتي ناهيك عن جزر القمر ! .

ولعل اعادة رسم حدود النظام العربي ، قوميا كما نسميه او اقليميا كما يراه الكاتبان (والمسألة الى حد كبير مسألة مصطلحات اكثر ام اقل توافقا) ، هي من أخطر ما يحدث اليوم . وليت الكاتبين ربطا بشكل اوضح بين الانهيار التدريجي في قلب النظام وبين تلاشي حدوده الخارجية . ان علينا اليوم الوقوف موقفا حازما من الذين يسعون لتوسيع رقعة

---

(٩) كما ان التركيز على مصر ، وهو شرعي لحد كبير طبعا ، ادى سابقا الى تبيان مرحلة انتقالية غير مبررة تماما .

النظام القومي العربي تعسفيا لا باسم شوفينية بائدة وإنما في سبيل تمتين قلب هذا النظام نفسه . والذين هم سائرون في هذا الاتجاه لا بد وان يواجههم عداء الذين ، بين العرب ، لا يرون خيرا في توسع « امبريالي » لرقعته دون احترام مقاييس القومية ، كما سوف يلقون عداء الأطراف العربية التي تركب متأخرة موجة العروبة لتوسيع دائرة نفوذها ، خصوصا في منطقة البحر الأحمر . ولا بد ان يواجههم ايضا عداء اولئك الذين من غير العرب ، تحثهم نحو الالتحاق السطحي بالقومية العربية اعتبارات اقرب الى غنى بعض الدول العربية النفطية منها الى اي عامل اخر . ان الذين يوسعون بلا نهاية رقعة العروبة هم الذين ، في الان نفسه ، يفقدونها حيويتها في القلب ، فيأتي التوسع الافقي ملازما للانحلال الداخلي . من هنا كان الارتياح لطرح هذه المسائل في صلب كتاب هلال ـ مطر ولو اننا رغبنا منهما مزيدا من الصدامية وانتظرنا طرحا شجاعا لا لوضع جزر القمر ومايوت فحسب بل ايضا لوضع دول دخلت مؤخرا الى الجامعة العربية. ويقيني أن شعوب هذه الأقطار، أو على الأقل فئاتها المتنورة ، لن ترى خيرا في أن توضع على المشرحة انتهازية حكامها .

اما التغير البنيوي الثاني في النظام فيراه الكاتبان في عدم وجود ميزان قوى واضح المعالم نظرا لكبر الدور المصري في الاسم وتعطيله على ارض الواقع . ان هذه المفارقة مهمة ولا بد ان يبقى النظام العربي في مرحلة خلخلة مستمرة طالما بقي موقع مصر المتفرد متفردا ، اي طالما بقيت اهم وحدات النظام مشلولة الارادة داخله . نحن نوافق الكاتبين تماما ان لا دولة عربية قادرة على الحلول مكان مصر ، لا السعودية ولا العراق ولا سوريا ولا الجزائر .. الا ان المأزق الحالي غير كامل فعلا ، اذ يجدر بنا ان نتذكر ان دور مصر العربي لم يتعطل تماما حتى بعد توقيع المعاهدة ولو انه تلقى ضربة كبيرة . ثم ان مصر التي تساهم في تحقيق المشروع الصهيوني بنقل اسرائيل من النظام الدخيل الى قلب النظام ترى موازنة في محاولات قوى عربية اخرى القيام بالعملية ذاتها لصالح إيران* أو حتى لصالح أثيوبيا وتركيا وهي القوى الاساسية الأربع الاعضاء في نظام الشرق الأوسط الاستراتيجي خارج النظام القومي العربي . كما ينبغي الانتباه اخيرا الى امكانيات متقدمة لتشكيل تحالفات سياسية قد لا يكون لها وزن مصر وإنما قد تستطيع التطلع لمثل هذا الوزن . ان امكانية قيام وحدة عراقية ـ سورية بالأمس وواقع التقارب العراقي ـ السعودي الحالي يسيران في هذا المنحى، منحى تشكيل قطب ولو ثنائي الرأس بمواجهة اسرائيل ومصر وايران على السواء .. هذا ان استطاعت السياسة العربية التخلص من تقلبها المستمر الذي يشكل لها كما يقال « طبيعة ثانية » .

ويمكن في المجال النظري إغناء ما كتبه المؤلفان بنقد الاطروحات المتعددة التي تكاثرت حول انتقال قلب النظام الاقليمي من الصراع العربي الاسرائيلي الى الخليج او حول انفصال نظام اقليمي خليجي حديث النشأة عن النظام الاقليمي . لا شك ان الخليج يشكل بؤرة لها عدد من الخصوصيات ولها ميزان محلي خاص بها . غير انها لم تنفصل عن النظام الاقليمي ولا هي حلت مكان قلبه ، اي الصراع العربي الاسرائيلي . ان اهمية استمرار تزويد الدول الصناعية بالنفط أساسية ، واحتمالات التدخل الخارجي في الخليج ليست مجرد تصورات خيالية . الا انه بالرغم من ذلك يمكن القول حتى الان ان الخليج لم يزل « الباب الخلفي » للنظام العربي ولم يزل الصراع مع اسرائيل قلبه

---

*بمعنى وجودها خارج النظام القومي وليس بمعنى التسوية بين ايران ـ الثورة ، واسرائيل ـ الصهيونية .

لأن هذا الصراع يؤثر على البؤر الأخرى كما قلنا سابقا ولأنه ، من جانب آخر يشكل نقطة الصدام الاساسية بين النظام العربي والنظام الدخيل عليه .

اما في التحولات القيمية فالى جانب مسار الصراع العربي الاسرائيلي والاتجاه الى الواقعية السياسية ، لاحظنا نقطة ايجابية وغيابا كبيرا . اما الغياب فهو عدم ذكر الكاتبين للاستقرار النسبي في انظمة الحكم العربية منذ اكثر من عقد وكأن تزايد مقدرة التأثير المتبادلة بين قطر وآخر أدى بالفعل الى تحييد وسائل التدخل أو كأن بقاء كل نظام مرتبط باستمرار بالأنظمة الأخرى ، صديقة ومعادية على السواء[١٠] أما الاشارة الايجابية فنخص بها تناول الكاتبين لمسألة حدة ارتفاع التمايزات الطائفية وربطهما لها عن حق بانحسار المد القومي . وهذا شيء غير عادي من قبل كتاب مصريين .

الطائفية هي إحدى أربعة تحديات يقول الكاتبان انها تواجه « شرعية النظام العربي » بعنف ، والثلاثة الأخرى هي الثروة المفاجئة ومسار الصراع مع اسرائيل والمد الطائفي ، وليتهما اضافا ايضا تهلهل الحدود الخارجية للنظام من خلال التموج في مقاييس الانتماء اليه . وهناك ايضا مطمح عدد من الدول المتوسطة خارج مصر بتكوين مواقع قوى محلية لها في جوارها المباشر جدا مما يلهيها عن العمل العربي الشامل . غير ان تحديا اساسيا يبدو غائبا عن ذهن الكاتبين ، ونلك مؤسف ، وهو هاجس الديمقراطية . ان الشعوب العربية المسحوقة تبدو اقل حماسا للفكرة العربية طالما ارتبطت هذه في العصر الحديث بأنظمة قمعية اكثر منها بأنظمة ليبرالية . لقد كونت « مصلحة الامة العربية » شعارا ساهم اكثر مما يلزم في تغطية قمع الشعوب العربية تحت ستار تأجيل طرح مسألة المشاركة الديمقراطية في الحكم « ريثما تزول اثار العدوان » . ان المهتمين بالنظام العربي لا بد وان يقروا ان عددا من الدول العربية الأقل حماسا للعمل العربي العام (تونس ولبنان) هي أيضا الأقطار التي لم يأخذ فيها القمع شكله الأقصى ، بل هي شهدت قدرا لا بأس به من الليبرالية . وتحمل الفكرة العربية ، شئنا ام أبينا ، حملا ثقيلا ، ثقل القمع الذي مارسته لسنين طوال وتمارسه أقطار تدعي انها الطليعة والقدوة في دعوتها لها .

من هنا يمكن صياغة الاشكاليات الرئيسية بصورة لا تتعارض مع ما ذكره الكاتبان ولو انه مختلف بعض الشيء عنه لنقول انها ثلاث . اولاها ما اسماه الكاتبان الطائفية وما نسميه تفكك المجتمعات العربية الداخلي على اسس طائفية او عشائرية وثانيهما يسميه الكاتبان الثروة المفاجئة لبعض الأقطار العربية ونضيف نشوء شوفينية جديدة عنيفة وعصبية تجاه العرب الآخرين في هذه الأقطار بل انقسام الأقطار العربية بين عالم ثالث غني دون تنمية وعالم رابع فقير دون تنمية . أما التحدي الثالث وهو بلا شك الأهم ، فهو تحدي الديمقراطية .

اما بعد فاننا ، مع كتاب د. هلال وجميل مطر ازاء قفزة نوعية في المقاربة العربية للعلاقات الدولية . يتساءل الكاتبان في مطلع كتابهما . هل بالامكان تطبيق مفاهيم غربية وغربية تحديدا لدراسة واقعنا ؟ ان دراستهما

---

(١٠) من العناصر الاساسية المكونة لقيمة هذا الكتاب ، نبذ الكاتبين بشكل متواصل لأطروحة سطحية للغاية تقول بالتغير الاوتوماتيكي للسياسة الاقليمية مع تغير نظام الحكم وقد عبر سمير امين عن موقف من هذا النوع في الصفحات الاولى من كتابه عن « الامة العربية » حين يقول دون اي تحفظ « ان السياسة الخارجية لبلد ما هي انعكاس لطبيعة السلطة » . ان تخطي الكاتبين لهذا النوع من المقولات السهلة أغنى كتابهما بتحليلات شديدة الدقة عن سياسات دول عربية مختلفة الأنظمة تتماثل توجهاتها او تتشابه فيها الانظمة وتتناقض خياراتها .

تشكل برأينا الجواب الكافي على ذلك . ان في استعمال المفردات الاجنبية لدى بعض الكتاب قدرا لا بأس به من التغريب والاستلاب . كما أن في قول البعض الاخر « ان الأوضاع العربية من الخصوصية بدرجة لا يمكن معها استعمال اي مفهوم صدر عن غيرها لدراستها » قدرا من الطفولية والتشنج الشوفيني . ان « النظام الاقليمي العربي » يشكل ككتاب مثلا يحتذى به لتطويع المفاهيم الأجنبية دون تغريب ولا طفولية بل مع الحرص على الأصالة والاستقلال . ولتطمينهما اكثر عن نجاح محاولتهما ، نذكرهما ، وهما بذلك اعلم منا دون شك ، ان الحضارات الواثقة من نفسها لا تخاف من استعارة المفاهيم بل العلوم من حضارات اخرى . بل ان العصر الذهبي في تاريخ العرب تزامن مع اغتراف نهم من حضارات الأغريق والفرس . لقد حان لنا أن نتملك ادوات البحث العلمي في مجال العلاقات الدولية وكتاب هلال ــ مطر فتح لهذا الباب على مصراعيه □

صدر حديثاً

عن

مركز دراسات الوحدة العربية

ضمن سلسلة:

ربوع بلادي

سلسلة كتب مصورة لتعريف

الناشئة العرب بمدن وطنهم الكبير

١ ـ ابوظبي
٢ ـ بغداد
٣ ـ القاهرة
٤ ـ الخرطوم
٥ ـ صنعاء
٦ ـ مسقط
٧ ـ نواكشوط
٨ ـ حلب

تأليف شريف الراس